الأنباء
الاثنين 15 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

عبدالله لقرّاء «الأنباء»: الأزمة السياسية بين المجلس والحكومة لم تنته بانتهاء الاستجوابات الثلاثة وهي لا تزال قائمة بين السلطتين

قال النائب د.خليل عبدالله انه قدم والنائب عدنان عبدالصمد اقتراحا جديدا للبديل الاستراتيجي منظورا حاليا لدى اللجنة المالية. وقال عبدالله ضمن ردوده على اسئلة القراء ضمن لقاء «ألو الأنباء» ان الازمة السياسية بين المجلس والحكومة لم تنته بانتهاء الاستجوابات الثلاثة وهي لاتزال قائمة بين السلطتين مشددا على انه ليس امام الحكومة اي عذر أمام عدم حلحلة القضايا العالقة التي تهم المواطنين خصوصا بعد منحها الثقة في الاستجوابات السابقة. وأضاف ان فترة العطلة الصيفية وقت كاف للحكومة لاستدراك اخطائها والعمل على تصحيحها، مؤكدا ان دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا سياسيا وستعود الازمة بين المجلس والحكومة في حال لم تحل القضايا المهمة والعالقة. وقال عبدالله طالبنا سمو رئيس الوزراء بمراجعة التشكيل الحكومي الحالي وتعديله بما يساهم بحل القضايا المهمة، وأولى القضايا أمامنا إعادة الجناسي المسحوبة والتأمينات والتركيبة السكانية والخدمات الصحية والتعليم والإسكان والتوظيف. وزاد بقوله أطالب مجلس الأمة قبل الحكومة بتحديد الأولويات بشكل سليم يلامس الواقع والهموم وإذا كانت الحكومة تتعطل أعمالها بمجرد ان يقدم لها استجواب فهي حكومة عاجزة فالاستجواب سؤال مغلظ، ولا ينبغي على الحكومة الادعاء بعدم القدرة على العمل بسبب الاستجواب أو سلوك المجلس الرقابي، مشيرا إلى أن كثرة الاستجواب سلوك غير سليم وليس السلوكيات الرقابية للمجلس سليمة. وأضاف عبدالله أقوم حاليا بإعداد مسودة استجواب لوزير التربية بمشاركة زميلي عودة الرويعي، مشددا بالقول: لا أعلم عن صفقة بين الحكومة وبعض النواب حول نتائج جلسة الاستجوابات الثلاثة وعن نفسي قمت بتقدير الوضع السياسي ومارست دوري وفقا للمعطيات التي امامي وان كانت الحكومة تريد عقد صفقات فالأولى أن تعقدها مع الشعب الكويتي مباشرة من خلال العمل والانجاز. وقال النائب عبدالله ان المواطنة الارملة او المطلقة يجب منحها حقوقها كاملة حالها حال المواطن، مؤكدا سعيه لانصافها بتجنيس ابنائها موضحا أن التصويت على منح العسكريين المتقاعدين مكافآت استثنائية في الجلسة المقبلة «ولدينا تعديلات بحيث لا يظلم أحد منهم»، واضاف لدي اقتراحات سأعمل على صياغتها في العطلة الصيفية ابرزها ما يتعلق باستقلالية القضاء ومخاصمة القضاء وإعادة هيكلة مؤسسات التعليم والمرأة ربة المنزل وإعادة النظر في منظومة الدعم. وأشار عبدالله الى ان الدعم يجب الا يكون موجها للسلع من أجل الناس بل يجب ان يكون دعما للناس ممن يحتاجون فعليا وفقا للدخل الشهري موضحا انه سيعمل على تشكيل جهاز واحد في الدولة يختص بقضية توجيه الدعوم.. وقال ان هناك امنيات لدى البعض حول حل مجلس الأمة ومحاولة بث الاشاعات حول ذلك، ويجب على الشعب الانتباه للامر، مؤكدا انه ليس راضيا عن اداء المجلس الحالي ولديه شعور بالامتعاض الشديد. وأضاف لدي اقتراح حول تمكين المرأة بتحديد مكافأة شهرية لها لقاء مكوثها بالبيت والمساهمة في اخراج جيل واع بتحصيل علمي عال وإدارة شؤون الاسرة وهذا أمر اختياري. وإلى التفاصيل:

أعد اللقاء للنشر: بدر السهيل

التصويت على منح العسكريين المتقاعدين مكافآت استثنائية في الجلسة المقبلة ولدينا تعديلات بحيث لا يظلم أحد منهم

سنعمل على تشكيل جهاز واحد في الدولة يختص بقضية توجيه الدعوم

هناك أمنيات لدى البعض حول حل مجلس الأمة ومحاولة بث الإشاعات حول ذلك ويجب على الشعب الانتباه للأمر

لست راضياً عن أداء المجلس الحالي ولدي شعور بالامتعاض الشديد

سعود البراك: إلى أين وصل موضوع البديل الاستراتيجي ومتى سيستفيد منه الموظفون؟

● د.خليل: بالنسبة لموضوع البديل الاستراتيجي كانت هناك لجنة برلمانية في المجلس السابق، وأنا كنت رئيسا للجنة حينها لم نصل مع الحكومة الى اتفاق بهذا الشأن فقد كان لنا رأي وللحكومة رأي مخالف، أما الآن وفي المجلس الحالي تقدمنا أنا والنائب عدنان عبدالصمد اقتراحا يتضمن نفس المقترح في المجلس السابق بشأن البديل الاستراتيجي وهو حاليا في اللجنة المالية والتي بدورها تدرس الاقتراح، وقد طلبت أنا شخصيا من الزملاء في اللجنة المالية وبالأخص من الزميلة النائبة صفاء الهاشم بأن تستدعيني اللجنة حين تتم مناقشة اقتراح البديل الاستراتيجي وبإذن الله سيرى النور قريبا.

حسين علي: هل انتهت الأزمة بين مجلس الأمة والحكومة بانتهاء الاستجوابات الثلاثة والتي كان منها استجوابان لسمو رئيس الوزراء واستجواب ثالث لوزير الإسكان؟ وكيف ترى علاقة التعاون بين السلطتين بعد نهاية هذه الاستجوابات الثلاثة؟

● د.خليل: لم تنته الأزمة بين مجلس الأمة والحكومة بمجرد الانتهاء من الاستجوابات الثلاثة، فالأزمة مازالت قائمة بين السلطتين من وجهة نظري، نحن منحنا الحكومة الثقة والآن ليس أمام الحكومة اي عذر لحلحلة القضايا العالقة والتي تهم المواطنين، وأعتقد ان فترة الصيف ستكون وقتا كافيا للحكومة وخصوصا في عطلة المجلس، لذا على الحكومة ان تستدرك أخطاءها السابقة وتعمل على تصحيحها، كما انني أؤكد ان دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا وتعود الأزمة بين المجلس والحكومة في حال إن لم تحل الحكومة القضايا الحالية، ولذلك طالبنا سمو رئيس الوزراء بمراجعة التشكيل الحكومي الحالي وتعديله بما يساهم بحلحلة القضايا العالقة وهذا ما يتطلع له الشعب الكويتي وينتظره من الحكومة ومجلس الأمة ايضا بتلمس همومهم وحل مشاكلهم ومن وجهة نظري ان أولويات القضايا هي قضية إعادة الجناسي المسحوبة وقضية التأمينات الاجتماعية وقضية التركيبة السكانية وقضية الخدمات الصحية والتعليم ومستوى التعليم في الكويت ومشكلة الإسكان والتوظيف وخلق فرص عمل للمواطن الكويتي وسياسة الإحلال لدى القطاع الحكومي بالإضافة الى الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة فهذه القضايا يجب ان تعالج بشكل صحيح وتترجم على ارض الواقع.

حسين علي: وهل تعتقد ان فترة الصيف كافية لحل هذه القضايا المتراكمة من منذ سنوات؟

● د.خليل: حل القضايا شيء والبداية بحلحلتها شيء آخر

أولى القضايا أمامنا إعادة الجناسي المسحوبة والتأمينات والتركيبة السكانية والخدمات الصحية والتعليم والإسكان والتوظيف

أطالب مجلس الأمة قبل الحكومة بتحديد الأولويات بشكل سليم يلامس الواقع والهموم

إذا كانت الحكومة تتعطل أعمالها بمجرد أن يقدم لها استجواب فهي حكومة عاجزة فالاستجواب سؤال مغلّظ

لا ينبغي على الحكومة الادعاء بعدم القدرة على العمل بسبب الاستجوابات أو سلوك المجلس الرقابي

ونحن نتحدث عن بداية العمل على حلحلت هذه القضايا والمشاكل وليس مجرد إطلاق الوعود غير القابلة للتطبيق على أرض الواقع بل تكون ضمن خطط واستراتيجية واضحة وتعرض على مجلس الأمة حتى وإن كان هناك قصور تشريعي يحول بين القضايا وحلها يقوم مجلس الأمة بدراسة الحلول وتشريع قوانين يسهل عملية الحل وأنا أطلب من مجلس الأمة قبل الحكومة تحديد الأولويات بشكل سليم يلامس الواقع وهموم الشعب الكويتي وعدم السير بشكل عشوائي، كما هو حالنا اليوم فقد مضى على عمر المجلس ما يقارب ستة أشهر دون ان يقوم المجلس بعمل أي عمل جذري لحل هذه المشاكل وبالتالي الكل مسؤول سواء مجلس الأمة او الحكومة، وعلى سبيل المثال لدينا قضية التركيبة السكانية هل لدى الحكومة رؤية واضحة لهذه القضية وما علاجها وما الوقت الكافي لحلها بجدول زمني محدد فإن لم تكن الحكومة قادرة على تحديد ذلك، فنحن في مجلس الأمة لدينا استعداد لمساعدتها، فنحن لا نطلب المستحيل بحل هذه القضايا والمشاكل في يوم وليلة بل نريد من الحكومة البدء بحلحلتها من غير وعود كاذبة وكلام في الهواء مثل برنامج الحكومة الذي جاءت به الى مجلس الأمة والذي كان مجرد كلام إنشائي ونحن لا نريد هذا بل نريد شيئا واقعيا يطبق على أرض الواقع.

حسين علي: كيف تطلبون من الحكومة ان تبدأ بحلحلة القضايا الشعبية العالقة وانتم في مجلس الأمة لم تمنحوها الوقت الكافي ومارستم دوركم الرقابي أكثر من دوركم التشريعي من خلال سلسلة من الاستجوابات السابقة والقادمة؟

**د.خليل: إذا كانت الحكومة تتعطل أعمالها بمجرد تقديم الاستجوابات لها فهي بكل تأكيد حكومة عاجزة، فالمفترض ان الحكومة لا تعطلها الاستجوابات، فالاستجواب هو عبارة عن سؤال مغلظ يكون في جزء من جلسة وكل وزير لديه فريق عمل يساعده في أجوبته على محاور الاستجواب الموجه له، فإن كان هذه الاستجواب يكبل يد الحكومة ويعطل أعمالها فهذا يعني شيئا واحدا فقط ان هذه الحكومة عاجزة وغير قادرة على العمل لذلك لا يفترض على الحكومة ان تدعي وتبرر عدم إنجازها بالاستجوابات وسلوك المجلس الرقابي، وأنا هنا لا أقول ان كل السلوكيات الرقابية للمجلس سليمة، ولكن أوضح انه لا يمكن للحكومة ان تبرر عجزها بتفعيل الأداة الرقابة لنواب الأمة، وفي المقابل أنا أرى ان كثرة الاستجوابات سلوك غير سليم، كما انني شخصيا قد لوحت باستجواب لوزير التربية، وأنا حاليا بطور إعداد هذا الاستجواب بالمشاركة مع زميلي النائب د.عودة الرويعي، ونعكف حاليا على كتابة محاور الاستجواب، ولا نستهدف أبدا رأس الوزير لأننا نعلم تماما ان وزير التربية الحالي ليس هو المتسبب بمشاكل الوزارة، ولكن كونه هو وزير التربية فهو يتحمل المسؤولية السياسية أمامنا كنواب للأمة، فإما معالجة هذه المشاكل وحسمها بحلول جذرية او الصعود لمنصة الاستجواب ونتعامل معه بشكل سياسي «خشن»، فنحن نريد العنب ولا نريد الناطور، وهنا نقول: هل هذا يعرقل الوزير عن أداء عمله؟ وهل معقول ان هكذا تلويح بالاستجواب يجعل الوزير عاجزا عن أداء عمله؟ والدليل على كلامي ان الحكومة أثبتت في آخر جلسة لمجلس الأمة والتي كانت من الجلسات المراثونية ومن خلال تصديها لثلاثة استجوابات بجلسة واحدة انها قادرة على مواجهة الاستجوابات، فلماذا الخوف والهلع من الاستجوابات؟

بدر المطيري: وفقا لنتائج جلسة مجلس الأمة المراثونية والتي نجحت خلالها الحكومة بالتصدي لثلاثة استجوابات هل صحيح انه كانت هناك صفقة بين الحكومة والنواب لتمرير الاستجوابات الثلاثة دون تقديم ورقة عدم تعاون أو ورقة طرح ثقة ووقف التصعيد السياسي بين السلطتين؟

● د.خليل: أنا لا أعرف عن النواب بل أعرف نفسي وأتحدث عن نفسي فقط، لم أخض في حديث مع الحكومة أو غيرها عن صفقة، وكل ما قمت به هو تقديرنا للوضع السياسي واستماعنا لمحاور الاستجوابات الثلاثة وأبديت رأيي ومارست دوري وفقا للمعطيات التي كانت أمامي وإن كان هناك حديث عن صفقات بين النواب والحكومة فسيتضح ذلك في الأيام القادمة، ومن وجهة نظري دائما في عالم السياسة لا تسير كل الصفقات ومن يعول على الصفقات السياسية مخطئ وأنا أرى إن كانت الحكومة تريد عقد الصفقات، فالأولى والأجدر عقدها مع الشعب الكويتي مباشرة من خلال أدائها بحل قضايا ومشاكل الشعب الكويتي، وعن نفسي أنا نائب أمثل الأمة ولست تاجرا لأعقد صفقات لا مع الحكومة أو غيرها وإن كانت هناك صفقات سياسية للحكومة، فأنا أتمنى ان تعقدها مع الشعب الكويتي.

سعد حسين: أنت لوحت بتقديم استجواب لوزير التربية والتعليم، هل هناك توقيت محدد لتقديم هذا الاستجواب وهل سيشاركك نائب آخر في الاستجواب؟

● د.خليل: نحن في طور إعداد وكتابة محاور الاستجواب، فإن استطعنا الانتهاء منه في دور الانعقاد الحالي او أن يكون في دور الانعقاد القادم والأرجح سيكون في بداية دور الانعقاد المقبل، وبالنسبة لمشاركة احد النواب لي في الاستجواب فإلى الان بيني وبين النائب الفاضل د.عودة الرويعي تنسيق وان كان هناك نائب آخر يريد المشاركة سنقوم بدارسة الأمر، والأهم اننا نريد الإصلاح وليس رأس الوزير، وكل ما نطالبه به هو أن يقوم بإصلاحات جذرية في وزارة التربية، ومتى ما قام الوزير بهذه الإصلاحات فلن تكون هناك حاجة لتقديم الاستجواب، وإذا لم يقم بهذه الإصلاحات فسنقدم الاستجواب وسيكون موعدنا منصة الاستجواب في استجواب أكاديمي علمي مهني بحت وسيكون نموذجيا بإذن الله.

فهد الحربي: بخصوص أبناء الكويتيات الأرامل والمطلقات، لماذا تأخر تجنيسهم طالما أن القانون واضح وصريح ويسمح بتجنيسهم؟

● د.خليل: أعلم أن جزءا من أبناء الكويتيات الأرامل والمطلقات تحت اختصاص الجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية والجزء الآخر تحت اختصاص وزارة الداخلية وتحديدا الإدارة العامة للجنسية وبكل صدق لا أعلم يقينا سبب تأخير تجنيسهم، ولكن هناك كثيرا من المعلومات التي من المفترض ان تكون متوافرة والبعض الآخر غير متوافرة وللأسف مجلس الأمة لم يناقش هذا الأمر وأتوقع ان خلال فترة الصيف سيتبين ملامح الحل بهذه المسألة وبلا شك ان المواطنة الكويتية الأرملة والمطلقة يجب منحها حقوقها كاملة التي كفلها الدستور لها حالها حال المواطن الكويتي وسنسعى لإنصافها بتجنيس أبنائها وإنهاء هذه المعاناة.

بورائد: في منطقة حطين لا توجد اي حديقة عامة وحين طالبنا بهذا الأمر من الهيئة العامة للزراعة تحججوا بعدم وجود ميزانية لهذا الأمر ونحن سكان المنطقة بحاجة لمثل هذه الحدائق العامة ونريد منكم ان تتبنوا هذا الأمر.

● د.خليل: أنا لدي مشكلة مع الهيئة العامة للزراعة والمشكلة تكمن في ان أغلب القائمين على هيئة الزراعة لا يفقهون شيئا بالزراعة ولا يدركون حجم المسؤولية ولا يوجد لديهم أي استراتيجية للعمل وهذا رأيي الخاص بهم وأنا إن وجدت من بينهم من يفقه معنى الأمن الغذائي سأحترمه واضعه فوق رأسي، وأنا أعدك بمتابعة طلبك بشكل خاص والموضوع بشكل عام مع الأخ الوزير المختص بهذا الأمر، كما انني أعدك بمتابعته مع الآخر فيصل الحساوي مدير الهيئة العامة للزراعة وهذا واجبي وعملي كنائب ولكن للأسف ان المسؤولين لا يعرفون مدى أهمية هذه الحدائق خصوصا في المناطق السكنية وأثرها البيئي والاجتماعي.

أحمد بهبهاني: أنا عضو هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ولدي حل لبعض المشاكل وخلال سنة واحدة، فقد نحل نسبة كبيرة من المشاكل التعليمية، كما أن الحل غير مكلف ماديا بل انه عملي والآن نحن نريد مساعدتك حتى نستطيع عمل محاضرة نشرح خلالها هذه الحلول أمام وزير التربية ووكيل وزارة التربية.

● د.خليل: بالبداية أشكرك على اتصالك واسمحي لي ان أقول لك ان ما تعتقده انت ان يكون حلا للمشاكل التعليمية قد لا يكون حلا، فقد تراه أنت حلا وغيرك لا يراه حلا، وقد لا تكون انت مختصا في إيجاد الحلول لقضايا لها